

اللجنة البرلمانية الفرعية المعنية بحقوق الإنسان في زيارة إلى تونس

سيؤدّي وفد من أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان الممثلين عن أحزاب مختلفة في البرلمان الأوروبي زيارة إلى تونس في الفترة من 22 إلى 24 ماي بقيادة رئيسة اللجنة السيدة ماريا أرينا. تأتي هذه الزيارة في إطار العلاقات المتميزة التي تجمع بين الاتحاد الأوروبي وتونس. سينظّم أعضاء البرلمان الأوروبي سلسلة من اللقاءات مع مختلف الأطراف المعنيين التونسيين بهدف تعزيز فهمهم لآخر التطوّرات السياسيّة والاتّجاهات الراهنة في البلاد قبل الاستفتاء على الإصلاحات الدستورية المنتظر إجراؤه في 25 جويلية 2022. وسيناقش أعضاء البرلمان الأوروبي أيضًا احتياجات الطرف التونسي والسبل التي يمكن بحثها فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للشراكة بين الطرفين.

يسعى الوفد إلى لقاء ممثلين عن الأحزاب السياسية التونسية ومنظمات الشركاء الاجتماعيين وثلة واسعة من منظمات المجتمع المدني ، وممثلي الهيئات المؤسسية ، والأطراف المعنية المحليين ، والخبراء الناشطين في المجالات المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان. سوف يسلّط أعضاء البرلمان الأوروبي في تبادلاتهم مع نظرائهم التونسيين الضوء على قضايا، على سبيل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وذلك بما يتماشى مع التفويض البرلماني للجنة الفرعية وفي إطار الأولويات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وتونس التي تم تمديدها مؤخرًا والتي تم الاتفاق عليها منذ سنة 2018 . ومن المتوقع أن يناقش أعضاء البرلمان الأوروبي في هذه المحادثات موضوع الإصلاحات السياسية الراهنة في تونس ، وكذلك إصلاح المنظومة القضائية ومكافحة الفساد والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والهجرة وحقوق المرأة .

سيكون هناك أيضًا تركيز خلال الزيارة على استمرارية التعاون الطويل الأمد للبرلمان مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذي يظلّ محاورا رئيسا في رسم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس ورصده ، بما في ذلك في إطار أجندة الاتحاد الأوروبي لعام 2021 للبحر الأبيض المتوسط .

يتألف وفد اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي من ماريا أرينا (رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان، التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين) ، ومايكل جالر (حزب الشعب الأوروبي) وأندريا كوزولينو (التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين) وجاك ماديسون (كتلة الهوية والديمقراطية) وكارول كارسكي (كتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين).